الأمم المتحدة

E/CN.3/2000/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 January 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والثلاثون

٢٩ شباط/فبراير ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: نظام المعيارين الخاص والعام لنشر البيانات في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك نوعية البيانات

تقرير صندوق النقد الدولي بشأن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، والمسائل المتعلقة بنوعية البيانات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير صندوق النقد الدولي عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، والمسائل المتعلقة بنوعية البيانات الوارد في المرفق. والتقرير محال إلى اللجنة الإحصائية بناء على طلب منها في دورتها الثلاثين[(١)].

* E/CN.3/2000/1.

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24)، الفصل الأول باء.

100200 100200 00-25654 (A)

المرفق

تقرير صندوق النقد الدولي عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، والمسائل المتعلقة بنوعية البيانات

١ - طلبت اللجنة الإحصائية من صندوق النقد الدولي في دورتها الثلاثين، بعد مناقشة جرت في إطار البند ٣ (هـ) من جدول أعمالها، أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين عن مبادرة الصندوق المتعلقة بنشر البيانات، بما في ذلك الأعمال التي يقوم بها بشأن نوعية البيانات في إطار هذه المبادرة. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في السنة الماضية فيما يتعلق بما يلي:

تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة؛

تطبيق معايير نشر البيانات، بما في ذلك في التقارير المتعلقة بالتقيد بالمعايير والقواعد؛

الأعمال المتعلقة بنوعية البيانات؛

حالة النظام العام لنشر البيانات؛

وتتوفر المعلومات الأساسية المتعلقة بالمعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات في لوحة نشرة معايير النشر على العنوان التالي: http://dsbb.imf.org

تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات

٢ - في أعقاب الأزمة المالية التي بدأت في عام ١٩٩٧، ركزت المناقشات التي جرت في منتديات دولية عديدة على استصواب تعزيز أحكام المعيار الخاص لنشر البيانات وجوانبه المتعلقة بالبيانات في مجالات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي ومؤشرات سلامة القطاع المالي[أ] والعمل جار في جميع هذه المجالات الثلاثة.

٣ - وقد قام المجلس التنفيذي في آذار/مارس ١٩٩٩ بتعزيز فئة البيانات المتعلقة بالاحتياطات الدولية. والأحكام الجديدة، الصادرة في شكل طبعة تغطي البيانات المتعلقة بالاحتياطيات والسيولة الدولية، تعكس تجربة عدد من البلدان ومشاورات مكثفة أجريت مع مستعملي البيانات في القطاعين العام والخاص وجامعي الإحصاءات. وقد أكملت الطبعة بالتعاون مع فريق عامل تابع للجنة المعنية بالنظام المالي العالمي للمصارف المركزية لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية العشرة (مجموعة العشرة) التي اتبعت نفس النهج في أنشطتها المتعلقة بنشر البيانات. ولدى المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات مهلة حتى آذار/مارس ٢٠٠٠ لتنفيذ الأحكام المعززة، ولتيسير تنفيذ الطبعة الجديدة الخاصة بالاحتياطيات الدولية، وضع موظفو صندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية تنفيذية استندت إلى استعراضات وتعليقات من جانب طائفة واسعة من المشتركين والمشتركين المحتملين في المعيار الخاص لنشر البيانات ومن جانب منظمات دولية.

٤ - وكما أُبلغت اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩، فقد اتخذت خطوات أولية لإدخال فئة مستقلة من البيانات في المعيار الخاص لنشر البيانات تتعلق بالدين الخارجي. ولم تكن الحاجة إلى بيانات أشمل وأحسن توقيتا فيما يتعلق بالدين الخارجي أقل إلحاحا من الحاجة إلى معلومات عن الاحتياطيات والسيولة الدولية، إلا أن الجوانب العملية المتصلة بتقديم هذه المعلومات كانت أصعب. وقد طلب المجلس التنفيذي للصندوق من موظفيه وضع مقترحات لتنفيذ فئة البيانات الجديدة بعد إجراء مزيد من المشاورات مع البلدان ومستعملي البيانات والمنظمات الدولية الأخرى. ويتمثل عنصر رئيسي من عناصر المشاورات في استبيان يتعلق بممارسات البلدان. وقد أعدت، أو ستعد، تقارير عن

نتائج ذلك الاستبيان من أجل لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات موازين المدفوعات، والرسالة الإخبارية المتعلقة بإحصاءات موازين المدفوعات، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإحصاءات المالية ومؤتمر معني بإحصاءات تدفق رؤوس الأموال وإحصاءات الديون سيستضيفه صندوق النقد الدولي في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٠، وذلك على سبيل المثال فقط. وستشكل الردود على الاستبيان، وكذلك التعليقات الأخرى التي ترد، مساهمة في وضع التوصيات، وبوجه خاص التوصيات المتعلقة بمدة فترة الانتقال حتى يتاح للمشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات توفيق البيانات المتعلقة بالدين الخارجي، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للصندوق بوصفها جزءا من الاستعراض الثالث للمعيار الخاص لنشر البيانات، الذي سيجري في آذار/مارس ٢٠٠٠[ب].

٥ - ولا تزال الأعمال الرامية إلى وضع مجموعة من المؤشرات تتعلق بسلامة القطاع المالي، وتسمى المؤشرات الرئيسية للنهج المالي السليم، في مراحلها الأولى. وقد عقد في مقر صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ اجتماع استشاري بشأن هذه المؤشرات للنظر في جملة أمور، منها تحديد المؤشرات الهامة وكيفية قياسها وإمكانية إدراجها في المعيار الخاص لنشر البيانات. وقد استند الاجتماع إلى مجموعة متنوعة من خبرات السلطات الوطنية ومستعملي هذه البيانات والمنظمات الدولية وخلص إلى أن من السابق لأوانه النظر في إدراج هذه المؤشرات في المعيار الخاص لنشر البيانات، وذلك استنتاج سينظر فيه المجلس التنفيذي للصندوق في اجتماع تقرر أن يعقد في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وسوف تنشر ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها موظفو الصندوق للاجتماع الاستشاري واستكملت فيما بعد لتضمينها الاستنتاج الذي خلص إليه الاجتماع.

تطبيقات معايير نشر البيانات

٦ - كان هناك غرض أولي من معايير النشر وهو التشجيع على تحسين البيانات ونشر البيانات والنظم الإحصائية بوجه أعم وأن تكون هذه المعايير إطارا لعملية التحسين هذه. واجتماع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ المعني ببناء القدرة الإحصائية، الذي قام برعايته كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، كان مناسبة لإبراز ذلك الدور. وفي إحدى دراسات الحالات المتعلقة ببناء القدرة الإحصائية التي قدمت إلى الاجتماع تكلم مدير عام مصرف جمهورية كولومبيا عن مزايا استعمال المعيار الخاص لنشر البيانات بهدف تعزيز النظام الإحصائي، بما في ذلك التشجيع على توثيق التعاون فيما بين مختلف الوكالات المنتجة للإحصاءات (انظر النشرة الصحفية المشتركة الصادرة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن المنظمات الأربع الراعية للاجتماع، وهي متاحة على موقع صندوق النقد الدولي في الشبكة العالمية على العنوان: http://www.imf.org).

٧ - وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية الأخيرة، تركز الاهتمام بدرجة متزايدة على وضع وتنفيذ معايير وقواعد دولية لتكون وسيلة لتعزيز بنيان النظام المالي الدولي. وتمشيا مع هذا التوجه الجديد، طلب إلى صندوق النقد الدولي القيام، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بوضع تقييمات لممارسات البلدان فيما يتصل بتلك المعايير والقواعد[ج]. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كان قد تم الانتهاء من مجموعتين من التقييمات التجريبية، وهذه التقييمات هي تقارير عن التقيد بالمعايير والقواعد. وتتضمن هذه التقارير عنصرين هما: وصف لممارسات البلدان، أساسا في المجالات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أعمال الصندوق، وتعليق مستقل أعده موظفو الصندوق بشأن مدى امتثال تلك الممارسات

للمعايير التي يجري تقييمها. وقد بدأت مجموعة ثالثة من التقييمات. وأدرجت مسألة نشر البيانات في تقارير تناولت تسعة بلدان حتى الآن (معظم التقارير متوفرة على موقع الصندوق في الشبكة على العنوان التالي: (http://www.imf.org/external/np/rosc/index/htp). وقد وردت من عدد من السلطات الوطنية المشاركة، ومن الجهات المشاركة في الأسواق المالية تعليقات مشجعة بشأن قيمة هذه العمليات. ولا تزال التقييمات في مرحلة تجريبية ومن ثم فإن محتواها وشكلها لا يزالان يتغيران وفقا لما تقتضيه تلبية احتياجات المجتمع الدولي.

نوعية البيانات

٨ - تقتضي الجوانب المتعلقة بنوعية المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات تزويد المستعملين بمعلومات تمكنهم من تقييم نوعية البيانات. وفي ضوء ما يواجه من صعوبات في تقييم نوعية البيانات، كان النهج الذي اتبع هو أن يطلب من البلدان وصف المصادر والطرق التي تستخدم في تجميع البيانات، بما في ذلك أوجه الخروج عن المبادئ التوجيهية للإحصاءات الدولية، وتقديم ما يثبت التحقق من صحة الإحصاءات. وكان الغرض من هذا النهج هو مساعدة مستعملي البيانات على معرفة ما إذا كانت البيانات تفي باحتياجاتهم، وممارسة بعض الضغط لكي يتجهوا إلى تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية. وهناك من يتساءل عما إذا كان هذا النهج قويا بما فيه الكفاية. وقد رحب صندوق النقد الدولي بمناقشة الطرق التي يمكن بها استخدام المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات بهدف تحقيق تحسن في نوعية البيانات وتعميق فهم المسائل المتصلة بنوعية البيانات لدى المستعملين.

٩ - وقد أظهرت تجربة التقارير المتعلقة بالامتثال للمعايير والقواعد أن تقييمات ممارسات النشر، أي مدى التزام البلدان بمعايير النشر، قد تكون دون مستوى ما يطمح إليه المجتمع الدولي. وهذه التقييمات، بحكم طبيعتها، لا يقصد بها تناول نوعية المعلومات المنشورة. وقد بدأت أعمال أخرى لمعرفة كيفية الاستجابة على نحو أوفى لما يطمح إليه المجتمع الدولي.

١٠ - ولا يزال صندوق النقد الدولي يحرز تقدما في أعمال سابقة تتعلق بوضع إطار يمكن فيه تقييم نوعية البيانات. وهناك خطوة في هذا الصدد توقعتها اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩، وهي إنشاء موقع مرجعي على لوحة نشرة معايير النشر يتعلق بنوعية البيانات. وبفضل ما يسهم به كبار الخبراء، يقدم الموقع تعاريف نوعية البيانات (بما في ذلك نهج فضفاضة لإرضاء المستعملين)، ويصف الاستبدالات بين الجوانب المتعلقة بنوعية البيانات، ويعطي أمثلة على عمليات تقييم نوعية البيانات. ويتضمن أيضا ببليوغرافيا دولية للدراسات وغير ذلك من المصادر. وأشرك الصندوق أيضا في هذه العملية المنظمة السويدية للإحصاءات، مستفيدا من الخبرة الطويلة لتلك المنظمة في هذا الميدان للمساعدة في وضع إطار. ومع تقدم العمل، ينتظر الصندوق أن يشرك مجموعة متنوعة من منتجي البيانات ومستعمليها في حوار بشأن هذا الإطار وكيفية استخدامه.

النظام العام لنشر البيانات

١١ - يشبه النظام العام لنشر البيانات إلى حد بعيد المعيار الخاص لنشر البيانات الأشهر منه إلا أنه في واقع الأمر أداة تختلف اختلافا كبيرا عنه. ومن الجهات التي يحتمل أن تستفيد من هذا النظام البلدان التي تتطلع إلى الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات، وإن كان عليها أن تبذل جهودا كبيرة لتعزيز نظمها الإحصائية لكي يصبح أملها في الاشتراك فيه أمرا واقعيا، فضلا عن البلدان الأخرى التي قد لا يكون الاشتراك في ذلك المعيار ضروريا أو ملائما لها. وفي

حقيقة الأمر فإن الاختلافات بين المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات كبيرة جدا:

- فالمعيار الخاص لنشر البيانات يتضمن افتراضا بأن النظم الإحصائية القاعدية للبلد سليمة في أساسها. أما النظام العام لنشر البيانات فيفترض أنه لا تزال ثمة احتياجات كبيرة لتطوير الإحصاءات. ومن ثم فإن النظام العام لنشر البيانات يهتم في المقام الأول بإنشاء الهياكل الأساسية وإحداث تحسينات في طائفة كبيرة من العوامل التي تحدد نوعية البيانات، في حين أن الشاغل الأول للمعيار الخاص لنشر البيانات هو نشر البيانات؛

- ومن حيث معايير النشر، يفترض المعيار الخاص أن المستعملين يحتاجون إلى بيانات آنية إلى حد بعيد، في حين يفترض النظام العام أنهم لا يهتمون بنفس القدر بتوقيت البيانات وتواترها؛

- ويحدد النظام العام أهدافا عامة لوضع نظم إحصائية وطنية لإنتاج البيانات ونشرها، على نقيض اهتمام المعيار الخاص بتلبية متطلبات محددة تمليها احتياجات الأسواق المالية الدولية؛

- وما ينتظره المعيار الخاص صراحة هو أن يكون بمقدور البلدان المشتركة أن تلتزم بشروطه خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. أما النظام العام فيشجع أن تعتمد فرادى البلدان برامج لتطوير الإحصاءات تتضمن أهدافا قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل؛

- وفي الأخير فإن النظام العام، بحكم تركيزه على البلدان التي هي في طور التنمية، يوسع نطاق البيانات المشمولة، بحيث لا تقتصر على البيانات التي تتعلق بالاقتصاد الكلي البحت بل تشمل أيضا البيانات الاجتماعية الديموغرافية.

١٢ - وعلى مدى الأشهر الأخيرة، عقد صندوق النقد الدولي، بدعم مالي سخي من حكومة اليابان، مجموعة من الحلقات الدراسية الإقليمية لشرح مفاهيم وممارسات النظام العام لنشر البيانات، طلب من جميع البلدان المؤهلة إرسال ممثلين إليها. وبدأ الصندوق أيضا عملا رائدا مع عدد صغير من البلدان. ونحن الآن نبدأ مرحلة التنفيذ الكامل للنظام العام لنشر البيانات، وهي مرحلة ستشمل في عام ٢٠٠٠ ما يلي: (أ) العمل مع البلدان التي أظهرت اهتمامها بالمشاركة في النظام العام؛ و (ب) تطوير لوحة نشرة معايير النشر لكي تعرض فيها بيانات فوقية خاصة بالبلدان المشاركة، بما في ذلك خطط لتحسين نظمها الإحصائية.

الحواشي

(أ) علاوة على ذلك، حددت فترة انتقال تنتهي في عام ٢٠٠١ لتقديم بيانات سنوية عن وضع الاستثمار الدولي.

(ب) تشجيعا على زيادة توافر المواد التي تتناول المعيار الخاص والنظام العام أدخل إجراء جديد في أعقاب الدورة الثلاثين للجنة الإحصائية ترسل بموجبه إدارة الإحصاءات التابعة للصندوق إلى المكاتب الإحصائية الوطنية مباشرة نسخا من الورقات التي تتناول المعيار الخاص والنظام العام والتي تعد ليناقشها المجلس التنفيذي؛ وتتجه النية إلى اتباع ورقة الاستعراض الثالث ذلك الإجراء.

(ج) علاوة على المعيار الخاص والنظام العام، تشمل القواعد والمعايير الشفافية المالية، وشفافية السياسات النقدية والمالية، ومعايير المحاسبة، وحكم الشركات، انظر ts on obser-vence of standards and codes: overview and invitation to comment''، وقد أتيح الاطلاع عليها في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تحت عنوان ''المعايير والقواعد'' على موقع الصندوق في الشبكة التالي: http://www.